تحليل وتفسير

نُخْلِصُ هذا المَبحث لتأمُّل العلاقة بين الضّاد وحروف العربية الأُخَر في سياق عملية الإدغام بوجهيها، ونعني إدغام الأحرف في الضّاد، وإدغام الضّاد في غيرها من الأحرف.

ونودُّ بين يدي معالجة هذه المسألة ذات الصِّلة الوثيقة بنظام الصوتيات في العربيّة وتَغَيُّره باعتبار الزّمان أن نَذْكُرَ مَلاحِظَ أساسية لا يستقيم النظر والتحليل إلّا باعتبارها.

١ - اعتبار الوصف القديم لخصائص الأصوات؛ فهو المعيار الذي ينبغي تحكيمه عند استنباط قانون الإدغام.

٢ - اعتبار تغيُّر خصائص هذه الأصوات بعامل الزّمان بإقرار الفروق التي تمتاز بها صور النُّطق الحديثة ممّا كان عليه نُطْق الحروف في القديم.

٣ - التخلُّص من الوهم الناشئ عن تحكُّم صورة الخط في خصائص النُّطق.

٤ - التمييز بين نوعين متعاكسين من الإدغام هما تغيُّر خصائص الحرف الأوّل تبعاً لخصائص الحرف الثاني، وهو التغيّر المتقدّم، وتغيُّر خصائص هذا الثاني تبعاً لخصائص الأول وهو الإدغام الراجع[١٩١].

ومعلومٌ أنّ الإدغام الأوّل أكثر شيوعاً من النوع الثاني؛ إذ تتشكّل خصائص الحرف الأوّل والناطقُ في حال تهيُّؤ وتكييف لجهاز نُطْقِه بما يناسب نُطْقَ الحرف الثاني.

وفي ضوء ما تقدّم يمكن أن نتصور نمطاً من العلاقة البسيطة بين الحرف

المُدْغَم والضّاد إذا كان الإدغام من النوع المتقدّم، ذلك أنّ ما في الضّاد من خصائص مائزة جعلها في القديم صوتاً فرداً لا نظير له بين أصوات العربيّة، وأكسبها هيمنة ظاهرة على الصوت السّابق عليها، ومن ثم لا نكاد نجد خلافاً ظاهراً في هذا الباب، لا بين المتقدّمين والمتأخرين، وتشمل هذه الصورة التي يضيق حولها الخلاف إدغام التّاء والثّاء والدّال والذّال واللّام والطّاء والظّاء في الضّاد.

ونلحظ هنا أن عدداً من هذه الأصوات يفتقد خاصيتي الإطباق والاستطالة، وهي: التّاء والثّاء والدّال والذّال، وهما خاصيّتان تهيمنان على تشكيل الإدراك السمعي للأصوات، أما اللّام فتشارك الضّاد في الاستطالة بما هي صوت منحرف أو جانبي يكون مسار الهواء عند إخراجه ممّا بين حفاف اللّسان وباطن الشّدْق، ولكنّها مع ذلك تفتقد خاصيتي الإطباق والرّخاوة.

ويبدو أن ذلك هو عِلّة إدغامها في الضّاد لِما بينهما من جامع الاستطالة وقابلية التفخيم قياساً على الأحرف السابق ذكرها.

أما إدغام الطّاء في الضّاد فينبغي أن نلفت الانتباه في أمره إلى ما سبق أن استظهرنا أهميّته من ضرورة التخلّص من سيطرة صورة الخط على خصائص النُّطق، ذلك أن الطّاء القديمة هي نظير مطبق للدّال، أي: أنها - بعبارة أُخرى - تَتَّخِذُ صورة الضّاد الحديثة، التي نسمعها في الأداءِ القُرآني المعاصر تماماً، بحسب نصّ سيبويه[١٩٢] القطعيّ الدلالة.

ومن هنا تُشَكِّل عملية إدغام الطّاء في الضّاد مِفصلاً تاريخياً في السيرة الزّمانية لهذا الحرف؛ إذ هو ليس إلا اقتراناً بين صورتين من صور نُطْقِ الحرف الواحد: الصورة القديمة والصورة المُحْدَثة.

وقد كانت الغَلَبَةُ في هذا الإدغام لخصائص الضّاد القديمة على خصائص الطّاء التي هي التحقق النُّطْقي للضّاد المعاصِرة، وتفسير ذلك أن هيمنة الصّورة القديمة إنّما كانت لِمَا يُمَيِّزُها من رخاوة واستطالة وتفرّد، وبما اكتسبته بحكم موقعها الذي يُفترَضُ أن يكون الإدغام فيه إدغاماً متقدماً، أي: يتأثّر فيه الصوت السّابق باللّاحق.

ونأتي الآن إلى الوجه الآخر من القضية، وهي إدغام الضّاد فيما يلحقها من أصوات العربية فيما اصطلحنا على تسميته بالإدغام الراجع، والقول في هذا الوجه مُخوِج إلى بيان ونظر.

رأيت فيما سلف إطباق علماء اللُّغة على أنّ الضّاد لا يُدْغَم إلّا في مثله، وأنهم أجازوا إدغامه في الطّاء لاتفاق الوَصْف، ثم جرى الخِلافُ في إدغامه في الشّين. ورأيت أيضاً أنّ ما أجمعوا على منعه أثبتتْ له القراءات القُرآنيّة شواهد مروية من قارئين مشهود لهما بالفصاحة، وهما أبو عمرو بن العلاء قارئ أهل البصرة، وابن محيصن قارئ أهل مكة.

والمِثالان اللّذان كانا مَوْضِعَ الخِلاف في شأن الضّاد والظّاء هما ما رواه سيبويه من جواز الاختيار بأن يقال: مُضَّجع، وما حكاه عن بعض العرب من قولهم: مُطّجع. ونأخذ الآن في بيان فرق ما بين الصورتين، وعِلّة فُشُوّ الأُولى وانحسار الثانية على النَّسَق السّابق ذكره.

الصورة الأولى: مُضَّجع:

يمكن تمثيل العلاقة بين خصائص الضّاد وهي الحرف المُدْغَم، والطّاء وهي الحرف المُدْغَم فيه في الشكل الآتي، حيث تُمَثِّل علامتا الإيجاب والسَّلْب

الخاصية النُّطْقِية المَدْرُوسة وجوداً وعَدَماً.

	ض «المدغَم فيه»	ط «المُدْغَم»	مُضجع
جهر	+	+	
تفخيم (إطباق)	+	+	
رخاوة	+	–	
استطالة	+	–	

اتّجـاه الإدغـام ←——————

الإدغام هنا[193] «إدغام تقدّمي تأثر فيه الصوت الثاني بالأول، ولتشخيص علاقة الإدغام بين هذين الحرفين في الصورة الفاشية ينبغي أن نستيقظ النظر إلى ما سُبق أن سِقْناه من مَلَاحِظ في صَدْر هذا المبحث، ذلك أن الطّاء القديمة هي في النُّطْق دال مُطْبَقة، أي: أنها تَتَخِذُ صورة التحقق الصوتي للضاد المعاصرة، ويُوجب علينا ذلك أن نعيد صياغة العلاقة في الشكل السابق على أنها علاقة بين صورتي نُطْق الضّاد في القديم والحديث، وهو ما سَمَّيناه مفصلاً تاريخياً في السيرة الزّمانية لهذا الحرف.

والظّاهر أنّ علاقة الإدغام في هذه الصورة قد حُسِمَت لصالح الضّاد القديمة بشاهد تمثيلها في صورة كتابة النّص القديم بالحرض (ض).

وإذا كان ذلك استبان لَنا غلبَة الضّاد القديمة على صورة الضّاد المُعاصِرة (التي هي الطّاء) بما امتازت به من رخاوة واستطالة وتفرُّد، وتلكم هي النتيجة المتوقعة، والتي تتسق مع قانون الإدغام الراجع، وهو القانون الذي صاغه المتقدّمون من غير تحديد واجب للمُصْطَلح المُسْتَخْدَم فيه حين قالوا: إنّ إدغام الزائد في الناقص جائزٌ.

فالزيادة في مقابل النقص هي المسوّغ لوقوع الإدغام الراجع الاستباقي regressive بالقياس إلى الإدغام المتقدّم[١٩٤]: Progressive.

الصورة الثانية: مُطَّجع:

طرداً لما قمنا به حيال الصورة الأولى نسوق الشّكل الآتي لنشخّص به العلاقة بين الضّاد بما هي صوت سابق، والطّاء بما هي صوت لاحق:

	ض	ط	← مُطّجع
- جهر	+	+	
- تفخيم	+	+	
- رخاوة	+	-	
- استطالة	+	-	

اتّجاه الإدغام ←

(إدغام استباقي رجعي) وفيه تكييف خصائص الأول المُدْغَم تبعاً لخصائص الثاني المُدْغَم فيه[١٩٥].

وبالنظر إلى الشكل السّابق نأتي إلى تشخيص علاقة الإدغام بين الحرفين في الصّورة النادرة التي تَتّخِذُ شكل الإدغام الاستباقي الراجع، وليستبين لنا من تأمّل هذا الشكل أن الغَلَبة كانت لخصائص الطّاء (التي تتحقق نطقاً في صورة الدّال المفخّمة) على خصائص الضّاد القديمة.

وعلى الرّغم من أنّ الإدغام الاستباقي هو النوع الفاشي من نوعي الإدغام نجد أن فشوّ هذا النوع لم يكن هو المعيار الحاسم في تشكيل «مُطّجع» التي هي الصورة النادرة على الألسنة.

وتخالف هذه النتيجة عمّا عزاه القُدماء إلى خاصيّة الاستطالة من مكانة تُوجب لها الغَلبة في أمر الإدغام حيث تكون، ولعلّ ذلكم هو التعليل المقبول لندرتها على الألسنة.

إدغام الضّاد في الشّين:

نأتي الآن إلى مسألة الخلاف الثانية، وهي إدغام الضّاد في الشّين[١٩٦] والشكل الآتي تمثيل للعلاقة بين الضّاد بما هو حرف مُدْغَم والشّين بما هو حرف مُدْغَم فيه:

	ض	ش «بعض شأنهم» بَعْشأنهم
- رخاوة	+	+
- جهر	+	-
- (إطباق)	+	-
- رخاوة	+	-
- استطالة	+	-
- تفشّ	-	+

←——— اتّجاه الإدغام (إدغام الضّاد في الشّين).

يُسْتَدَلُّ من الشكل السابق على أن الغلبة في هذه الصورة كانت لخصائص الشّين على النُّطق بالضّاد، وبذلك فَنِيَ الضّاد بما له من إطباق وجهر واستطالة، وكانت خاصية التفشي هي الحاسمة والحاكمة على قانون الإدغام.

ويمكن التماس علّة ذلك في أمرين:

الأول: خضوع هذه الصورة للنوع الفاشِي من الإدغام.
الثاني: أن التفشّي والاستطالة خاصيتان متقاربتان.

والقول في العلّة الأولى ظاهر لا يحوج إلى بيان، وأما العلّة الثانية فهي بحاجة إلى شيء من التفصيل على ما يأتي:

الجامع بين خاصيتي الاستطالة والتفشي هو أنهما صورتان من صور الرخاوة أو الاحتكاك (Friction) بالمُصطلح الصوتي المعاصر، وتميّز الصوتيات المعاصرة بين صورتين أساسيتين من صور الرّخاوة بحسب شكل المضيق الذي يعبره تيار الهواء عند التشكيل النُّطقي للصوت، وهاتان الصورتان هما التضييق الشقي Slit-like shape، والتضييق الأخدودي grove-like shape[١٩٧] فالتضييق الشقي يكون اللّسان فيه مسطحاً، والتضييق الأخدودي يتّخذ فيه اللسان شكل الأخدود، صورتاهما على ما يأتي:

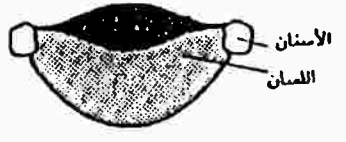

(أ) التضييق الأخدودي
اللسان يتخذ شكل الكوب

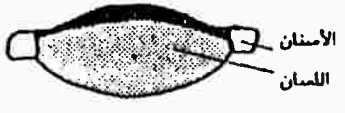

(ب) التضييق الشقي
اللسان مسطح

ويقع التفشي تحت النوع الأخدودي حيث يتّخذ اللّسان صورة الكوب، وتتّسع مساحة المضيق عند المخرج.

وتقدّم الضّاد العربيّة القديمة نموذجاً فريداً من الرّخاوة؛ حيث يتشكل المضيق بطول حافّة اللّسان فيما بينه وبين باطن الشّدق على مساحة كبيرة بالنسبة لصور الرّخاوة

الأخرى المعتادة، مما يمكن تسميته بالاحتكاك المستطيل، إحياءً للمصطلح القديم. وفي هذا تذكير بما شاع من تفرد العربية بهذا الحرف بين ألسن الأمم، وبَيّن مما سبق وجود شبه ظاهر بين الاحتكاك الأخدودي والاحتكاك المستطيل من حيث مساحة الانتشار. ويقع الفارق بين الصورتين في أن التفشي يكون فيما بين سطح اللّسان من جهة مُقَدَّمه وسقف الحَنَك، فهو مضيق مُسْتَعْرِض، أمّا الاستطالة فتنشأ عند الحافّة الجانبية للّسان، فهي إذن تتشكّل في مضيق طولي، ومن هنا جاء التسمية.

ولما كانت الجوامع بين هذين الحرفين أقوى من الموائز ساغ إدغام الضّاد في الشّين، وكانت لرخاوة التفشّي الغلبة على رخاوة الاستطالة، ويعتضد ذلك بتقارب المخرج بين الحرفين؛ إذ عَدّ الخليل الضّاد القديمة حرفاً شَجْرِيّاً[١٩٨] من مخرج الشّين والجيم والياء، وهما على جهة العموم في أصوات مقدّم اللّسان.

ومرة أخرى تخالف هذه النتيجة عما ساقه القدماء من تغليب الاستطالة في كل حال، وعَدّها صفة مانعة من إدغام الضّاد في غيرها من حروف العربية.

إدغام الضّاد في غير الطّاء والشّين:

نعالج في هذا المبحث صوراً من إدغام الضّاد في غير الطّاء والشّين، فقد جعلها العلماء من صور الإدغام الممتنعة على حين جاءت بها شواهد في القراءات القرآنية لا يَحْسُن السكوت عليها، فهي ظاهرة مروية عن بعض فصحاء العرب من نَقَلَة قراءات القرآن الكريم، ومن ثَمّ فهي حجة على كلام العلماء من المتقدّمين ولا عكس.

وتتمثل هذه الصور المنعوتة بالامتناع في إدغام الضّاد في الذّال والتّاء والزّاي والجيم، ويأتي نسقها على هذا الوجه بحسب عدّة شواهدها في القراءات.

إدغام الضّاد في التّاء:

بلغت عدّة المواضع التي رُوي فيها هذا النوع من الإدغام ثلاثة، وقد خُيّر فيها القارئ بين الإبقاء على الإطباق أو تركه[١٩٩]، وحكمها في ذلك حكم غيرها من أحرف الإطباق إذا أُدغِمَت في غير مطبق.

ويمثل الشكل العلائقي الآتي حالة الإدغام في التاء:

	ض	ت	[أفضتُّم - أقرضتُّم]
- جهر	+	-	
- إطباق	+	-	
- استطالة	+	-	
- رخاوة	+	-	

ويستبين مما تقدّم أن الضّاد القديمة غُلِبت على جميع خصائصها المائزة لها، بما في ذلك الاستطالة التي عُدّت عند المتقدّمين رأس هذه الخصائص الواقية إيّاها من الإدغام في غير مثلها. والواضح أن هذه القراءة قد رأت في كل ما يميز الضّاد القديمة عبئاً حائلًا بينها وبين تحقق الغاية من التخفيف، ومن ثم صارت الاستطالة والرخاوة والإطباق والجهر جميعها خصائص قابلة للفناء فيما تلاها؛ وبذلك لم يَعُدْ قانون «إدغام الأنقص في الأزيد» هو القانون الفاعل، والحاكم على هذه الحالة.

إن الأمر لم يَعُدْ مشروطاً بخصائص الأحرف في ذواتها، ولكن بتحقيق غاية

الغايات من الإدغام وهي التخفيف، ومرجع التخفيف هنا إلى قانونين صوتيين لهما حضورهما لا في العربية وحدها ولكن في كثير من اللُّغات:

الأول: أن الإدغام هنا من النوع الاستباقي (أي: الراجع)، حيث تتكيف خصائص الحرف السابق تبعاً لخصائص الحرف اللّاحق، وهو على ما ذكرنا أكثر الأنواع شيوعاً فيما يسمى إدغام المجاورة: Contact assimilation.

الثاني: أن استبدال الحرف الشديد بالحرف الرّخو بَلْه المستطيل محقّق أحد مظاهر التخفيف، ذلك أن الآلية الصوتية المنتجة للصوت الشديد أَيسَرُ عند الممارسة والأداء من آليّة إنتاج الصّوت الرّخو والمستطيل.

ولعلّ مما عَزّز هذا الإدغام تقارب الحرفين في المخرج؛ إذ إن كليهما من أصوات مُقَدَّم اللّسان.

نأتي الآن إلى خاصيّة الإطباق التي وُسِمَت بأنها خاضعة للاختيار، وقد سيق الاختيار على أنّه قانون صوتي عام يُفْتَرض في هذه الحالة أن تكون من ما صدقاته.

والحق أنّ شواهد المادة العربية تعطي للإطباق ميزة التأثير على الأحرف المجاورة حيث تكون، سواءً كانت في موضع السبق أو في موضع اللحوق.

وعلى ذلك لدينا صورتان مفترضتان لهذا الإدغام وهما:

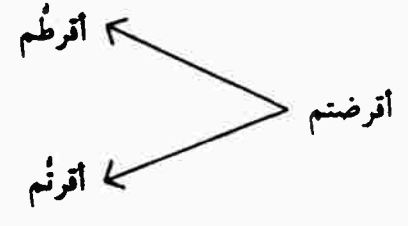

وهاتان الصورتان لا تستويان فيما نرى من حيث إمكان الوقوع في الأداء، فصورة الإدغام بالإطباق ربما كانت الصورة المتوقعة، واعتبر ذلك في قلب تاء الافتعال طاءً حيث كان لإطباق الصوت السّابق أثره في تكييف الصوت اللّاحق بالمجاورة. وعلى ذلك لا يكون هذا الشاهد الذي قال المتقدّمون بامتناعه مجافياً للقوانين الصوتية الفاعلة في مثل هذا المقام، ويكون القول بامتناعه وبقدرة الاستطالة على الحؤول بين الضاد وفنائها تحكُّماً بلا دليل.

إدغام الضّاد في الذّال والزّاء:

هما صورتان من صور الإدغام التي قال المتقدّمون بامتناع وقوعها، وهو قول لا يستند إلى رواية أو قياس.

أما الرواية فثابتة بوقوع ذلك في قراءة أبي عمرو وحسبُك به، وأما القياس فأمر محوج إلى تفصيل. فقد أسلفنا بيان خصوصية العلاقة بين الضّاد والظّاء، وتحذير علماء اللُّغة والقراءات من الخلط بينهما في القراءة، وترادف التصانيف التي تستظهر الفروق بين الحرفين، وتقارضهما في غير مادة من لسان العرب. وإذا كانت الذّال هي النظير المرقّق للظّاء بالنصّ السيبويهيّ القطعي الدلالة فإنّ إدغام المجاورة بين الحرفين إلا يكن واقعاً فهو في حكم المتوقع. وأما إدغام الضّاد في الزّاء فإن له وجهاً يمكن تصوره على نحو غير مباشرٍ، أي: من طريق علاقة الذّال بالزّاء.

ونحن نعلم أن إبدال الذّال زاء من الظواهر الفاشية في لهجات العرب المعاصرة، كما أنه يستند إلى العلاقة المركّبة التي تحكم الإبدال من مجموعة الأصوات الأسنانية التي تضم التاء والدال والثاء والذال والزاء[٢٠٠].

ويستبين تراكب هذه العلاقة الثلاثية من الشكل الآتي:

	ضـ	ذ	ز
- جهر	+	+	+
- رخاوة	+	+	+
- استطالة	+	-	-
- إطباق	+	-	-

[الأرض ذَهباً، بعض ذَنوبهم، الأرض ذَلولاً، الأرض ذَات الصدع، الأرض زَلزالها»]

وفي الشكل المتقدّم اتّضحَ اشتراك ثلاثة الأحرف في الجهر والرّخاوة، وانفراد الضّاد بالاستطالة والإطباق.

بيد أن هذا الاشتراك لا يعني أنّ الذّال والزاء شيء أحد، إذ لا بُدّ من سِمَة خلافية مائزة بينهما، وهذه السِمَة مُتَحَققة بلا ريب وهي اختلاف المَخْرج؛ إذ الزاء من الأصوات التي من أصول الأسنان، وأما الذال فمن أصوات ما بين الأسنان، وهذان المَخْرجان على اختلافهما قريب من قريب على نحو يفضي إلى وقوع الإبدال بينهما.

ولما كانت الاستطالة شكلًا مخصوصاً من أشكال الرّخاوة فإن هذه الصّفة يمكن أن تكون حاضرة بشكل ما عند تحقق إدغام الضّاد في الذّال وإدغام الضّاد في الزاي بما هما حرفان رخوان، كما أن أثر الإطباق الممتد من الحرف السّابق إلى الحرف اللّاحق سُنَّةٌ مُؤَكّدة من سُنن الصوتيات العربية، وعلى ذلك يكون ما سُمِّي إدغاماً ممتنعاً عند القدماء استمساكاً منهم بالأصل،

وبهيمنة الاستطالة صفة للضّاد القديمة مانعة للإدغام، هو إدغام واقع، وأن القول بامتناعه لا يستند إلى دليل.

وتؤكد هذه النتيجة أن عدداً من القوانين التي صاغها القدماء وحكموا لها بالإطلاق، وأقاموها على استصحاب الأصل هي في حاجة إلى معاودة النظر في ضوء المرويّ الثابت عن فصحاء النقلة من قراء القرآن الكريم.

إدغام الضّاد في الجيم:

ورد إدغام الضّاد في الجيم عن أبي عمرو بن العلاء من طريق اليزيدي في قوله تعالى[٢٠١]: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُمۡ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾.

وتقدّم لنا هذه الرواية شكلًا مختلفاً من أشكال علاقة المجاورة المفضية إلى تحقق إدغامها بين حرفين بينهما في الظاهر من سمات الخلاف الكثير، ولنتأمّل الشكل الآتي:

	ض	ج
- جهر	+	+
- مخرج	+	+
- رخاوة	+	[±]
- إطباق	+	-
- استطالة	+	-

وباستطلاع الشكل السابق يتبيّن اتفاق الحرفين في المخرج والجهر غالباً، «فكلاهما شَجْري على رأي الخليل أسناني على رأي غيره» أما خاصية الرّخاوة

المتحققة في الضاد فلا يمكن إخلاء الجيم منها بالكلية، فالجيم وإن عُدَّت عند القدماء حرفاً شديداً هي بحسب معطيات الصوتيات المعاصرة حرف جامع بين عنصري الشِّدَّة والرَّخاوة، وهو بعبارة أخرى حرف ليس بالشديد الخالص (Stop) ولا بالرَّخوّ الخالص (Fricative)، ولكنه يبدأ شديداً وينتهي رخواً (africate) «وقد ارتضى له مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة اسم «المزجيّ» لهذه العِلّة. ومن ثم أشرنا إلى ذلك في الشكل السّابق بعلامتي الإيجاب والسلب مجتمعتين (±).

وتؤدي هذه المقدّمات إلى أن الاختلاف الظّاهر بين الحرفين ليس بمانع من وجود وجوه اشتراك بينهما تسوغ إدغام أولهما (الضّاد) في الثاني (الجيم)، ولا يقال في أمر هذا الإدغام إلّا ما قيل في سوابقه من أنّ المانع الوارد عليه في كُتُب المتقدّمين لا يعزّزه رواية أو قياس، فوجب لذلك رَدّه.

* * *